المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵔⵍⵎⴰⵏ
ⴰⵎⵙⵙⵓⵔⵉ ⵏ ⵜⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ

الاستهداف الاجتماعي: المفهوم، الآليات ومعوقات التنزيل

تليه قراءة في مشروع قانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات

منشورات مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية
بدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية

المحتويات

تقديم عام 3

أولا: الاستهداف: آلية فعالة بشروط..... 8

1. تعريف الاستهداف..... 8

2. فعالية الاستهداف..... 9

ثانيا: آليات وصعوبات تحديد المستهدفين..... 11

ثالثا: طرق الاستهداف..... 14

1. استهداف الأفراد والأسر الفقيرة.... 16

أ. استهداف الدخل أو النفقات..... 16

ب. الاستهداف اعتمادا على الظروف المعيشية للأسر..... 17

2. استهداف الفئات..... 17

أ. استهداف المناطق الجغرافية..... 18

ب. استهداف الفئات الديموغرافية..... 19

3. الاستهداف عن طريق الاختيار الذاتي..... 20

أ. الاختيار الذاتي من خلال العمل..... 20

ب. الاختيار الذاتي حسب الجودة والانتظار..... 21

ت. الاختيار الذاتي حسب الكمية المستهلكة..... 21

رابعا: تجربة المغرب في الاستهداف الاجتماعي..... 22

1. "راميد" تجربة رائدة في الاستهداف 23

2. البرامج الاجتماعية المبنية على الاستهداف..... 25

3. مشروع منظومة استهداف المستفيدين..... 28

خامسا: التعديلات المقترحة على مشروع قانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين..... 32

تقديم عام

في عالم عنوانه المخاطر، تساعد نُظُم الحماية الاجتماعية الأفراد والأسر، لاسيما الفقراء والضعفاء، على مجابهة الأزمات والصدمات، والعثور على فرص عمل، والاستثمار في صحة أطفالهم وتعليمهم، وحماية كبار السن. فالحماية الاجتماعية هي مجموعة آليات الرعاية الجماعية التي تساعد الأفراد أو الأسر على مواجهة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية. أي المواقف التي تسبب انخفاضًا في الموارد أو زيادة في الإنفاق (الشيخوخة، المرض، العجز، البطالة، المعالين ...).

ينتظر من الحماية الاجتماعية بشكل عام تحقيق، في نفس الوقت، أهدافا اجتماعية (التكفل بالمرضى، أو كبار السن، الأسر المحتاجة، على سبيل المثال) وأهدافا مجتمعية (الحد من عدم المساواة في مواجهة مخاطر الحياة وضمان الحد الأدنى للأفراد للاندماج في المجتمع). مما يجعل من الحماية الاجتماعية أهم ركن في العقد الاجتماعي. فهي تساهم في تحقيق الأهداف المجتمعية والاقتصادية، وتمكن من مواجهة المخاطر وصون التماسك الاجتماعي.

ولأجل ذلك باتت الحماية الاجتماعية من أبرز أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. حيث يدعو الهدف الأول في مقصده الثالث إلى "استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030.

في هذ الصدد، قامت المملكة المغربية بمجهود كبير مكن من إرساء عرض مهم للحماية الاجتماعية، يهم فئات واسعة من المستفيدين، ببرامج متنوعة، قوامه برامج للتأمين الاجتماعي وبرامج الدعم الاجتماعي، وتتعلق تباعا ب:

- **أنظمة التأمين الاجتماعي القائمة على الاشتراك**: كالصندوق المغربي للتقاعد، والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي؛

- **برامج الدعم الاجتماعي، غير القائمة على الاشتراك:** منها ما هو موجه للشرائح الاجتماعية الهشة والأسر ذات الدخل المحدود. من قبيل برنامج المساعدة الطبية، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، برنامج تيسير، الدعم المباشر للنساء الأرامل، المطاعم المدرسية والمنح الدراسية، برامج الإدماج المهني ومؤسسات الرعاية الاجتماعية وغيرها. ومنها ما هو موجه لكل المواطنين بدون استثناء، خصوصا نظام المقاصة الذي يتولى دعم أسعار بعض المواد الأساسية.

لكن، وعلى الرغم من تقديم الحماية الاجتماعية في المغرب كمنظومة، إلا أنه لابد من استحضار أن مكونات هذه الحماية تم تطويرها بطريقة مجزأة، استجابة لمشاكل آنية محددة، على فترات زمنية متباعدة.

وفي هذا الإطار، أسفر مسح أجرته اليونيسف[1] عن رصد 140 برنامجا مختلفا للحماية الاجتماعية يركز كل منها على فئة سكانية محددة أو يستهدف مواجهة نوع معين من المخاطر، وكل منها يعتمد معايير للأهلية وترتيبات إدارية خاصة. وفي هذا الوضع، تعتري نظام الحماية الاجتماعية ثغراتٌ كبيرةٌ فيما يتصل بالتغطية.

إضافة إلى ذلك، فإن هناك جانبا يتم تغييبه في تقييم السياسات الاجتماعية، يتعلق القبول الاجتماعي لهذه السياسات وتمثلاتها لدى المغاربة، إن هم علموا بوجودها.

فحسب قراءة تحليلية صادرة عن "مختصرات المندوبية السامية للتخطيط"،[2] حول تصورات المغاربة حول الحماية الاجتماعية، فإن المغاربة، أقل إدراكاً لوجود الآليات والتدابير لمكافحة الفقر والهشاشة. بل ويعتبرون أنهم يستفيدون قليلاً من برامج محاربة الفقر.

[1] UNICEF. Mapping de la protection sociale au Maroc. 2018

[2]" مختصرات المندوبية السامية للتخطيط عدد 11. 13 دجنبر 2019

نفس الدراسة أظهرت أن 47.6 % من المغاربة يعرفون بوجود البرامج العمومية لدعم الفقراء بالمملكة، وصرح المغاربة الذين هم على علم بوجود هذه البرامج بأن الفقراء يستفيدون قليلاً منها 65.5 % أو لا يستفيدون 23.5 %.

وبخصوص أسباب التأثير المنخفض لبرامج محاربة الفقر، يرى المستجوبون أن الزبونية عامل رئيسي بنسبة 40.6%، وضعف الخدمات 30.6 %، وصعوبات الولوج إلى الخدمات 22.7 %، ورداءة جودة الخدمات المقدمة 6.1%.

بصفة عامة، فإن ما يطبع الحماية الاجتماعية في المغرب هو غياب رؤية موحدة وأهداف متجانسة، مما يغيّب التضامن والتكامل بين مكوناتها. ففي الوقت الذي تواجه البرامج والمؤسسات ضغوطات مالية، ورهانات الاستدامة وجودة الخدمات، أجمعت التشخيصات والدراسات المختلفة التي أجريت على نظام الحماية الاجتماعية في المغرب على صفتين لهذا النظام:

- تعدد البرامج وكثرة المتدخلين.
- ضعف التنسيق وغياب الإلتقائية.

وتجد هاتان الصفتان ترجمتهما في صورة مشاكل مختلفة تأخذ صور:

- التداخل والتكرار؛
- تغطية غير كافية، مع أخطاء الإدراج والاستبعاد؛
- الكفاءة المنخفضة والتكلفة المفرطة للإدارة؛
- عدم كفاية الموارد البشرية؛
- ضعف الاشراك والتعاون مع السلطات المحلية.

وبالنظر إلى نقاط الضعف هذه، فإن إسهام تدابير الحماية الاجتماعية الحالية في تقليص الفقر يبقى متواضعا، مما يؤكد المكاسب المهمة التي يمكن تحقيقها من خلال إصلاح نظام الحماية الاجتماعية. والواقع أنه بالإمكان الرفع من نجاعة البرامج وفعاليتها، وذلك بإعادة

تنظيم مكونات الحماية الاجتماعية المغربية في نظام أكثر تكاملا. مع توسيع نطاق التغطية والرفع من جودة الحكامة. وهذا كفيل، إذا أحسِن هذا الإصلاح وحسن تنفيذه، بإحداث تأثير اجتماعي قوي، يؤدِّي إلى تعزيز رأس المال البشري، والحد من التفاوتات، وتمكين الأفراد لمواجهة الصدمات، وكسر حلقة توارث الفقر بين الأجيال، خصوصا وأن إرساء نموذج تنموي جديد يمر عبر هذا الإصلاح.

وهذا ما يتطلب مراجعة السياسة الحالية للحماية الاجتماعية في إطار رؤية واضحة وموحدة، يتم تنزيلها من خلال تصور وتنظيم معقلن للبرامج وللتكامل بينها، مما يقتضي إرساء حكامة جيدة، بإشراك الفاعلين المحليين والقطاع الخاص إلى جانب مكونات المجتمع المدني والتنظيمات المهنية وغيرها، مع تحديد مهام ومجالات التدخل لمختلف الفاعلين.

والمراجعة المقصودة لا تعني القطيعة، بل تعني تثمين المكتسبات والممارسات الفضلى، وفق مقاربة جديدة. وهذا ما انخرط فيه المغرب، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش ليوم 29 يوليوز 2018، والتي دعا جلالته من خلالها "**جميع الفاعلين المعنيين، للقيام بإعادة هيكلة شاملة وعميقة، للبرامج والسياسات الوطنية، في مجال الدعم والحماية الاجتماعية، وكذا رفع اقتراحات بشأن تقييمها. وهو ما يتطلب اعتماد مقاربة تشاركية، وبعد النظر، والنفس الطويل، والسرعة في التنفيذ أيضا، مع تثمين المكاسب والاستفادة من التجارب الناجحة.**"

ولعل من أهم التجارب الفضلى برامج الدعم المبنية على الاستهداف الاجتماعي، ولأجل ذلك فإن أهم ورش انخرط فيه المغرب، في إطار إصلاح الحماية الاجتماعية، تمثل في تنزيل منظومة الاستهداف الاجتماعي. وإذا كان هذا الأخير في مجمله آليات وتقنيات، فهو يعكس تصورا للدعم الاجتماعي يصبو إلى تفضيل الفئات المستحقة لضمان نجاعة وفعالية برامج الدعم، ويندرج في إطار تنزيل التوجيهات الملكية السامية حول تحسين مردودية البرامج الاجتماعية. حيث اعتبر جلالته أن **"المبادرة الجديدة لإحداث "السجل الاجتماعي الموحد" بداية واعدة، لتحسين مردودية البرامج الاجتماعية، تدريجيا وعلى المدى القريب والمتوسط.**

وهو نظام وطني لتسجيل الأسر، قصد الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي، على أن يتم تحديد تلك التي تستحق ذلك فعلا، عبر اعتماد معايير دقيقة وموضوعية، وباستعمال التكنولوجيات الحديثة."[3]

ويشكل مشروع القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، أهم لبنة في هذا الإصلاح.

وسنحاول من خلال الجزء الأول من هذه الدراسة مقاربة الاستهداف الاجتماعي من حيث مفهومه، أنواعه، وأنماطه وكذا آلياته، مع إبراز أهم نواقصه ومعوقات تنزيله، وذلك انطلاقا من الممارسات والتقارير الدولية في هذا المجال، وذلك بغاية المساهمة في إثراء النقاش حول الاستهداف الاجتماعي، خصوصا وأن النقاش ينحصر اليوم في آلية واحدة ألا وهي تسجيل المستفيدين، في حين أن الاستهداف الاجتماعي أعم وأشمل. في حين سيتم الانكباب عبر الجزء الثاني من هذه الدراسة على بعض من أهم برامج الدعم الاجتماعي التي اعتمدت الاستهداف في المغرب. لنخصص الجزء الأخير لبعض مقترحات التعديلات حول مشروع قانون 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين.

[3] الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد – 28 يوليوز 2018.

أولا: الاستهداف، آلية فعالة بشروط

1. تعريف الاستهداف

يمكن تعريف "الاستهداف" بأنه تركيز موارد برامج الحماية الاجتماعية على فئات السكان، الأكثر هشاشة والأشد فقرا. ويرجع استخدام السياسات الاجتماعية المستهدفة في البلدان النامية إلى ثمانينات القرن الماضي، حيث استعملت لموازنة آثار برامج التقويم الهيكلي على ظروف المعيشة. ومع بداية التسعينيات، شهدت المعونة المقدمة إلى البلدان النامية نقلة نوعية جعلت من الحد من الفقر أحد الأهداف الرئيسية للمجتمع الدولي. خصوصا في ظل الانخفاض المستمر للموارد، ليصبح الاستهداف أداة للسعي إلى مزيد من الفعالية في مكافحة الفقر.

ان الاستهداف الاجتماعي أداة معقدة، تطرح معها العديد من المشكلات العملية، المعيارية، الأخلاقية وبالتالي السياسية، خاصة في البلدان النامية. وتبقى الإشكالية الأساسية هي كيفية تحديد الأسر أو الأفراد لاستهدافهم. ومن تم الوسائل والتكاليف المرتبطة بها.

إن السؤال الأساسي هو **كيف يمكن أن يكون المستفيدون الرئيسيون من برامج الدعم الاجتماعي هم الفئات التي تستحقها بالفعل؟** الحل الأول هو استثمار الموارد العمومية في القطاعات التي تستفيد منها هذه الفئات بشكل أساسي، مثل التعليم والخدمات الصحية، والحل الثاني هو تحديد هذه الفئات وتمكينها من فوائد برامج حصرية لها، بجعل أفرادها المستفيدين الوحيدين من هذه البرامج.

يتم تتبع السياسات المستهدفة عمومًا عبر المقاربة النقدية، حيث تستهدف الأفراد أو الأسر التي يقل دخلها عن حد معين (مثال عتبة الفقر). غير أن هناك مقاربات أخرى جديدة في تحديد المستفيدين، تعتمد على تعاريف أخرى للفقر، على سبيل المثال، الاحتياجات الأساسية أو القدرات (capabilités) .

يركز الاستهداف عمومًا على السياسات التي تركز على القطاعات الاجتماعية، مثل التعليم أو الصحة أو التغذية، كما يمكن أن يستعمل لتطوير البنية التحتية، أو توزيع الطاقة، أو المياه. وقد يعتمد على الاستهداف في إطار سياسات عرضانية كالتنمية الحضرية أوالريفية، وبالتالي فإن الاستهداف لا يختص بنوع القطاع، بقدر ما يعتمد على نوع التدخل، الذي يحدد ما إذا كان يمكن لسياسة أن تكون مستهدفة.

ومن الممكن في هذا الصدد، تحديد خمسة أنواع من التدخل تتناسب بشكل خاص مع الاستهداف: التحويلات النقدية المباشرة، التحويلات العينية، الأشغال العامة، دعم الاستهلاك، والصناديق الاجتماعية.

ويمكن أن تكون ثلاثة من هذه الأنواع، وهي المتعلقة بالتحويلات النقدية المباشرة، والتحويلات العينية، والأشغال العامة، مشروطة بالوفاء بالتزامات معينة من جانب المستفيدين. على سبيل المثال، تعليم الأطفال أو الفحوصات الصحية.

أنواع التدخلات التي تتماشى مع الاستهداف

التحويلات النقدية	تحويل أموال بصفة منتظمة أو في مواعيد خاصة.
التحويلات العينية	تقديم وجبات مجانية، قسائم غذائية، رعاية صحية، إعفاء من بعض الرسوم، إلخ.
دعم الاستهلاك	دعم استهلاك بعض السلع مثل الماء والغاز والكهرباء والمواد الغذائية ومواد البناء والرعاية الصحية أوالقروض.
أشغال عمومية	عرض وظائف للمستهدفين في مشاريع الأشغال العمومية مقابل راتب أو طعام.
الصناديق الاجتماعية	الاستثمار في البنية التحتية التي يستفيد منها الفقراء.

2. فعالية الاستهداف

يمكن أن يساهم الاستهداف في مواجهة تحديات المساعدة الاجتماعية بطريقتين: فهو يسمح من ناحية، بتطبيق البرامج المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات الفقراء، كما أنه يسمح من

ناحية أخرى، ومن خلال تركيز الموارد على الفقراء، باستخدام أكثر فعالية للموارد، خصوصا بالمقارنة مع السياسات الاجتماعية الشمولية.

من الناحية النظرية، وفي إطار ميزانية محددة، يبقى تركيز جهود المساعدة الاجتماعية على الأسر أو الأفراد الفقراء أنجع وسيلة. غير أنه، على مستوى الممارسة العملية، هناك العديد من العناصر التي تعقد تنفيذ السياسات المستهدفة والتي قد تغير الآثار المنتظرة.

فمن جهة، يتطلب الاستهداف تحديد مستوى فقر الأسر. لكن هذا التحديد يكون في الغالب غير كامل نظرا لتعقيده، وللكلفة العالية للآليات المستخدمة في جمع المعلومات حول الفقر والهشاشة. من جهة أخرى، على مستوى الاقتصاد السياسي للاستهداف، وبما ان الاستهداف هو استبعاد لفئة من الاستفادة، فإن هذه البرامج لا تحظى بالدعم السياسي، مما يؤدي إلى نقص التمويل أو التخلي عنها في كثير من الأحيان. وهذا ما يعرض الاستهداف لنوعين من أخطاء تحديد الفئات: خطأ الإدراج وخطأ الاستبعاد.

- **خطأ الإدراج**: يتمثل في تمكين أشخاص لم يتم استهدافهم في البداية من الاستفادة من الدعم. مثلا في حالة برنامج يستهدف الفقراء، فإن أخطاء التضمين تتمثل في جميع الأشخاص غير الفقراء المستفيدين من البرنامج.
- **خطأ الاستبعاد**: يتمثل في عدم استفادة الأشخاص المستهدفين من البرنامج، أي استبعاد الفقراء من البرنامج.

ومن تم فإن فعالية سياسة الاستهداف حساسة لهذين النوعين من الأخطاء. فأخطاء الإدراج تؤدي إلى إهدار الموارد، حيث يتم نقل جزء من موارد البرنامج إلى أشخاص لا ينبغي أن يستفيدوا منها، وبالتالي فإنها تزيد من تكلفة البرنامج، دون تحسين فعاليته، أما أخطاء الاستبعاد فقد تقلل من تكلفة البرنامج، ولكن على حساب فعاليته لأن بعض التحويلات لا تصل إلى فئة ممن يستحقون، مما يجعل تأثير البرنامج دون المستوى المأمول.

بصفة عامة، ولتحسين فعالية السياسات المستهدفة، فإنه من الضروري تقليل أخطاء الإدراج والاستبعاد. ولكن من الصعب تقليل أحدهما دون زيادة الآخر. وبالتالي، يكون التحكيم بين نوعي الخطأ ضروريًا في الغالب.

ثانيا: آليات وصعوبات تحديد المستهدفين

كثيرا ما تتسم عملية تحديد الأسر الفقيرة بالتعقيد بسبب نقص البيانات الموثوقة حول الفقر والفقراء، وصعوبة تقييم المستويات المعيشية لجميع الأفراد. بالتالي لا يمكن للاستراتيجيات الموضوعة أن تؤدي إلى تحديد مثالي للفقراء.

فحتى وإن أمكن استهداف الأسر الفقيرة بشكل صحيح، يظل من غير الواضح ما إذا كان ذلك يضمن الوصول إلى الأفراد الفقراء. فالفقر حرمان فردي، ولكنه يُقاس باستخدام بيانات الأسر. وعادة، يُفترض أن يكون كل فرد من أفراد الأسر الفقيرة فقيرا، وكل فرد من أفراد الأسر غير الفقيرة غير فقير.

إن المقاييس القائمة على الأسر قد لا تحقق نتائج جيدة في تحديد الأفراد المحرومين الذين قد لا يستهلكون إلا حصة ضئيلة نسبيا من الاستهلاك الإجمالي للأسرة أو يواجهون عوائق في الحصول على فرص خارج نطاق الأسرة، بما في ذلك الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والمالية. ويمثل نقص البيانات عن الفقر على مستوى الأفراد عائقا كبيرا أمام دراسة مدى وصول برامج الدعم الاجتماعي التي تستهدف الأسر الفقيرة إلى الأشخاص الفقراء. ولا يتم جمع بيانات استهلاك الأفراد بسهولة، ومن الصعب تحديد كيفية اقتسام الدخل الذي يكتسبه الأفراد مع أفراد الأسرة الآخرين. وعلى سبيل المثال، في أسرة لا يعمل فيها سوى فرد واحد، يمكن اقتسام الدخل بالتساوي بين جميع أفرادها، أو قد يحصل فرد واحد منها على نصيب أقل (النساء غالبا). وقد يعاني أفراد معينون داخل الأسرة، مثل كبار السن أو الأيتام، من التمييز. وبالتالي، يمكن أن نجد أفرادا غير فقراء يعيشون في أسر فقيرة وأفرادا فقراء يعيشون في أسر أقل فقرا.

ونظرا للمشاكل المتعلقة بجمع المعلومات حول الفئات المستحقة، تحتاج برامج الاستهداف إلى تطوير أدوات تجعل من الممكن تحديد هذه الفئات. في هذا الصدد، يتم اللجوء إلى أداتين: الاختيار الذاتي،[4] وجمع المعلومات عن الظروف المعيشية للأسر.

يتمثل الاختيار الذاتي في تضمين البرامج لمجموعة من الحوافز هدفها تشجيع الفقراء على المشاركة، وفي نفس الوقت تثبيط الفئات الأقل فقرا. وبعبارة أخرى، فإن هذه الحوافز تدفع الفقراء، من أجل مشاركتهم في البرنامج، إلى الكشف عن ظروف معيشتهم. في حين يكون الغرض من آلية جمع المعلومات حول الظروف المعيشية للأسر هو تحديد ما إذا كان المرشحون للبرنامج يستوفون شروط الاستحقاق.

ولقد أثبتت التجارب أن لكل من هاتين الأداتين نقائص. فمن حيث الفعالية، تعتمد البرامج القائمة على الاختيار الذاتي على صحة الافتراض الذي تقوم عليه، وهو أن الكلفة المادية والمعنوية للمشاركة في البرنامج بالنسبة لغير الفقراء هي أعلى، غير أنه إذا كانت هذه الكلفة صغيرة، فسيستفيد الأقل فقرا من البرنامج مثل الفقراء.

إضافة إلى ذلك، يمكن أن تمثل آليات الاختيار الذاتي وصمة بالنسبة للأسر الفقيرة، فالمشاركة في البرنامج قد تعتبر فقدانا للوضع الاجتماعي، مما يمثل تكلفة نفسية أو اجتماعية عالية جدًا لبعض الأسر الفقيرة. وبالتالي فإن آليات الاختيار الذاتي قد تؤدي في الواقع إلى استبعاد المستفيدين المستهدفين.

من جهتها، تنطوي آلية جمع المعلومات حول الظروف المعيشية للأسر هي الأخرى على عيوب، يمكن أن تقلل من فعالية الاستهداف، وبشكل أعم، من تأثير البرنامج. فجمع البيانات عن الظروف المعيشية للسكان أو استخدام البيانات الموجودة، يعتمد بشدة على قدرة وكفاءة المؤسسات، بالإضافة إلى الموارد واللوجستيك.

[4] L’autosélection

إن التكلفة الباهظة لتحديد المستفيدين، هي واحدة من الانتقادات الرئيسية للبرامج المستهدفة لأن من شأن الحصة الكبيرة من هذه التكلفة في الميزانية البرنامجية أن تقلل إلى حد كبير التحويلات إلى الفقراء. خاصة، إذا أخذنا في الاعتبار تكاليف المراقبة والإشراف. وما هو مؤكد هو أن هذه التكاليف لا تزال أعلى للبرامج الجديدة وتنخفض مع تقدمها.

إن تكلفة المعلومات تهم أيضًا المستفيدين المحتملين، الذين يتعين عليهم تقديم البيانات اللازمة لإثبات أهليتهم للبرنامج. وبالتالي يجب عليهم التنقل وجمع الوثائق التي تثبت أهليتهم. لأن هذه الإجراءات، بالإضافة إلى الوقت اللازم، تمثل كلفة. وهذه الكلفة يمكن أن تزيد من أخطاء الاستبعاد عن طريق تثبيط المستفيدين المحتملين.

هناك خطر آخر يتمثل في تعديل الأفراد لسلوكهم للاستفادة من سياسة مستهدفة حسب معيار الأهلية. على سبيل المثال، فإن البرنامج المفتوح فقط للأسر التي يقل دخلها عن عتبة معينة يمكن أن يؤدي ببعض الأسر إلى تكييف أو تغيير المعلومات حول دخلهم. مثال آخر هو الأسر غير الفقيرة التي يمكنها الانتقال للاستفادة من سياسة مستهدفة على أساس معيار جغرافي.

لذا قد يكون أحد الحلول هو عدم الكشف عن معايير الأهلية، لكن هذا الحل يقلل من شفافية البرنامج، مما قد يشجع على الفساد ويولد رفضًا للبرنامج.

في هذا الصدد، تعتمد مسألة استدامة السياسات المستهدفة على مقبوليتها. في الواقع، من خلال استهداف الفقراء، تُحرم البرامج المستهدفة من الدعم السياسي لفئة واسعة من المواطنين. ليس فقط لأنهم غالبًا ما يستهدفون أقلية، ولكن قبل كل شيء لأنهم يحولون الموارد من البرامج الاجتماعية التي تكون الطبقات الوسطى هي المستفيد الأساسي منها نحو المستهدفين. وعموما، تشكل الطبقة الوسطى فئة ناخبة مهمة. لذلك، بسبب الافتقار إلى الدعم الانتخابي، فإن السياسات المستهدفة معرضة للتخلي عنها أو خفض التمويل.

لكن، وعلى العكس من ذلك، في ظروف معينة، يمكن للمواطنين دعم تنفيذ السياسات المستهدفة، إذا اقتنعوا بأنها وسيلة للوصول الفعال إلى الفقراء وتوفير الموارد لتمويل مرافق وخدمات عمومية أخرى.

كما يمكن تنفيذ استراتيجيات مختلفة لزيادة الدعم السياسي للبرامج المستهدفة، بحيث يمكن أن تساعد حملة التوعية في تكوين قبول للسياسة المستهدفة من قبل المواطنين.

ولقد أثبتت الدراسات[5] أن الرأي العام يكون أقل عداءً بشكل عام للتحويلات العينية أو البرامج التي تشترط العمل نظير الاستفادة، خلافا للاستهداف المبني على التحويلات النقدية.

ثالثا: طرق الاستهداف

هناك عدد كبير من طرق الاستهداف التي يمكن تجميعها في فئتين عريضتين: طرق الاستهداف الانتقائية، أي الطرق التي تحدد معيار الأهلية لاستهداف السكان؛ طرق غير انتقائية تعتمد على الاختيار الذاتي، ويحدد الاختيار بين هاتين الفئتين التصور العام للسياسة.

يتم تصنيف طرق الاستهداف الانتقائية وفقًا لحجم الفئة المستهدفة. فالهدف هو إما استهداف الأفراد أو الأسر، أو استهداف فئة كاملة من السكان. المبدأ العام لاستهداف الأفراد أو الأسر هو التحقق، مما إذا كان المرشح مؤهلاً للبرنامج بناءً على معيار محدد مسبقًا. وغالبًا ما يتم تحديد الفئة حسب منطقة الإقامة أو الجنس أو العمر أو العرق أو الإعاقة أو البطالة.

[5] Van de Walle, D. (1998), "Targeting revisited", *The World Bank Research Observer*, No 13(2).

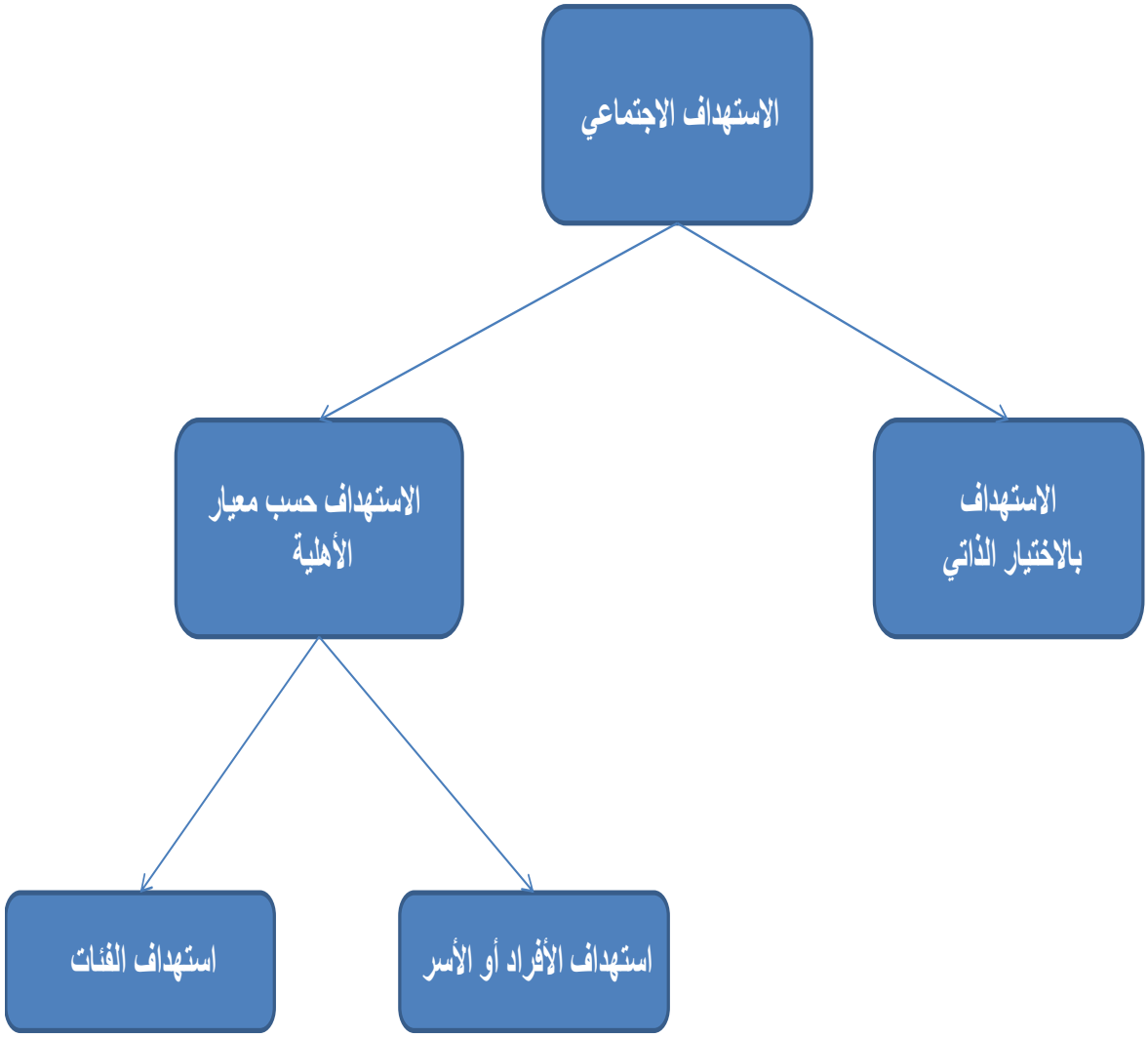

غاية هذا الجزء من الدراسة هو عرض كل من طرق الاستهداف الثلاث التالية: استهداف الأفراد أو الأسر، استهداف الفئات، والاستهداف بالاختيار الذاتي، وتسليط الضوء على خصوصية كل منها.

1. استهداف الأفراد والأسر الفقيرة

لتركيز موارد البرنامج على الفقراء، تتمثل الطريقة الأكثر بديهية في تحديد معيار للأهلية واختيار الأسر أو الأفراد الذين يستوفون هذا المعيار.

هذا المعيار يمكن تعريفه:

- من خلال قياس مباشر للدخل أو الاستهلاك. يتم تطبيق طريقة الاستهداف هذه، على البرامج التي تهدف إلى الحد من الفقر النقدي.
- استنادا إلى درجة مبنية من مجموعة من المتغيرات التي تعكس الظروف المعيشية للأسر وقياس الفقر غير النقدي.

أ. استهداف الدخل أو النفقات

يعتمد هذا الشكل من الاستهداف على تحديد الفقراء وفقا لمعيار نقدي. ثم يتم قياس مستوى المعيشة لكل أسرة أو فرد من السكان الذين يمكن أن يستفيدوا من البرنامج. يُستخدم هذا النوع من الاستهداف بشكل أساسي في سياسات التحويلات النقدية.

يمكن تقدير مستوى معيشة المستفيدين المحتملين من خلال الدخل أو الاستهلاك. ويعتمد اختيار المؤشر على عدة اعتبارات، بما في ذلك أهداف البرنامج وجودة البيانات المتاحة. فإذا كان الهدف الرئيسي للبرنامج هو الوصول إلى الأشخاص الذين يعيشون في فقر مزمن، فإن مقدار إنفاق المستهلكين هو أفضل مؤشر لمستوى معيشة الأسر. أما إذا كان الهدف من البرنامج هو الوصول إلى الأسر التي تعاني من فقر عابر، فإن الدخل هو المقياس الأكثر ملاءمة.

ومن المرجح أن يقلل هذا الشكل من الاستهداف من أخطاء الإدراج والاستبعاد، شريطة أن تكون آليات التحقق من المعلومات المطبقة فعالة. ومع ذلك، فمن عيوب هذه الطريقة، تشجيع الأسر للحد من دخلها من أجل الاستفادة من البرنامج. كما أن لها تكلفة عالية تتحملها الإدارة.

ب. الاستهداف اعتمادا على الظروف المعيشية للأسر

سعت العديد من البرامج إلى استهداف الأسر الفقيرة أو الأفراد باستخدام منهجية بديلة، تعتمد على احتساب "معدل الاستحقاق ". والمعروفة ب **"اختبار الاستحقاق المتعدد الأبعاد"**[6].

تم استخدام هذه الطريقة بداية في دول أمريكا اللاتينية (في الثمانينيات)، ثم في معظم مناطق العالم لتنزيل برامج مختلفة (القسائم الغذائية، التحويلات المشروطة، منح التدريب المهني، ....).

يتمثل مبدأ هذا النوع من الاستهداف في تطوير **معدل** من خلال جمع عدد من المتغيرات وترجيحها. تتعلق مثلا بنوعية المسكن، والحالة المهنية، والبنية الديموغرافية للأسرة، ومستوى تعليم أفراد الأسرة. ولهذه الطريقة مزايا عديدة. فهي أقل تكلفة ولا تحتاج بنية إدارية مهمة، كما أن لديها ميزة عدم تحفيز الأسر على تغيير سلوكها للاستفادة، لأنها لا تفهم بالضرورة المعدل، لكن هذا يقلل من مقبوليتها الاجتماعية لأن غالبًا ما يساء فهمها من قبل السكان. في المقابل تقلل هذه الطريقة من خطر الفساد أو اختلاس البرنامج لأغراض سياسية، حيث أن المعيار صارم للغاية ويصعب التلاعب به.

إن المعدل المعتمد يتكون من متغيرات لا تتغير كثيرًا، حتى عندما يتم تعديل مستوى معيشة الأسرة. لهذا فإن هذا الاستهداف يتماشى مع سياسة تهدف إلى انتشال الأسر من الفقر المزمن، لكنها ليست مناسبة للبرامج التي تهدف إلى لعب دور شبكة الأمان.

2. استهداف الفئات

بدلاً من استهداف الأفراد أو الأسر، اختارت العديد من البرامج الاجتماعية استهداف شرائح أوسع من الأفراد، أي فئات من السكان المستهدفين. فمن أنواع الفئات الأكثر استعمالا

[6] TEMD : Test d'éligibilité multidimensionnel.

في البرامج التي تستخدم هذا النوع من الاستهداف هي منطقة إقامة الأفراد أي ما يسمى بالاستهداف حسب المنطقة الجغرافية، أو الخصائص الديموغرافية مثل العمر والجنس.

يناسب هذا النوع من الاستهداف البلدان التي تعاني فيها فئة معينة من السكان من الفقر أكثر من غيرها. وبالتالي فإنه يوفر من المجهود اللازم لتحديد الفقراء من بين الأسر أو الأفراد، وبالتالي يحد من التكاليف المالية والإدارية، وكذلك يحد من التكاليف الاجتماعية، بسبب طبيعته الأقل وصما للمستفيدين.

إن استهداف الفئات يسمح بمراعاة الأبعاد غير النقدية للفقر والحد من عدم المساواة المبنية، على سبيل المثال، على الجنس أو مكان الميلاد. وهي تكون فعالة إذا توفر شرطان:

- يجب أن تكون الفئة المستهدفة ككل أكثر فقراً من الفئات الأخرى،
- ضمن هذه الفئة، يجب أن يكون الأسر أو الأفراد متجانسين من حيث مستوى الفقر.

بشكل عام، تعتمد فعالية استهداف الفئات إلى حد كبير على جودة البيانات الموجودة.

أ. استهداف المناطق الجغرافية

إذا اعتبرنا مستوى جغرافيًا دقيقا، مثل القرية، فإن الأسر تشترك عمومًا في نفس الظروف المناخية والجغرافية، ونفس نوع الأنشطة الإنتاجية ونفس الولوج إلى البنية التحتية، وبالتالي تكون التفاوتات في الدخل أكبر بين القرى منها بين الأفراد داخل القرية نفسها.

ولقد أظهرت مجموعة من الدراسات[7] أن مكان الإقامة يكشف مستوى الفقر بشكل أفضل من جميع الخصائص الأخرى للأسر. وقد دفعت هذه الملاحظة بالعديد من صناع القرار إلى اختيار المستفيدين من البرامج وفقًا للمنطقة الجغرافية. وذلك من خلال تحديد المناطق الفقيرة والمناطق غير الفقيرة.

[7] Bigman, D. and H. Fofack (2000), "Geographical Targeting for Poverty Alleviation, an Introduction to the Special Issue", *The World Bank Economic Review*, Vol. 14.

ومن تم فإن فعالية الاستهداف الجغرافي تعتمد بشكل كبير على تركيز الفقراء داخل المناطق الجغرافية. لكن إذا كان السكان غير متجانسين تمامًا داخل المناطق، من حيث مستوى الفقر، فإن الاستهداف سينطوي على **أخطاء الإدماج** (المناطق التي تم تحديدها على أنها فقيرة تحتوي على نسبة كبيرة من غير الفقراء) و**أخطاء الاستبعاد** (الفقراء الذين يعيشون في مناطق غير الفقيرة).

بشكل عام، كلما كان التقسيم الجغرافي أفضل، كلما كان السكان أكثر تجانساً من حيث مستوى الفقر داخل المنطقة. في هذا الصدد فإن توفر كل من الإحصاء السكاني والبحوث حول مستوى معيشة الأسر يجعل من الممكن الجمع بين التقسيم الجغرافي الدقيق والتعريف الدقيق للفقر وإنشاء خرائط الفقر.

لذلك، إذا تم التحقق من فرضية التركيز المكاني للفقر وكانت البيانات المتاحة ذات نوعية جيدة، فإن الاستهداف الجغرافي هو بلا شك طريقة فعالة لاستهداف الأفراد أو الأسر. لكن التكلفة السياسية لإدراج أو استبعاد مناطق جغرافية معينة يمكن أن تكون مرتفعة. خصوصا إذا اعتبر سكان المناطق المستبعدة هذه السياسة غير منصفة.

ب. استهداف الفئات الديموغرافية

تتجسد فكرة استهداف الفئات الديموغرافية في استهداف جميع الأشخاص المطابقين لفئة ديمغرافية، يمكن ملاحظتها بسهولة، مثل **النساء أو كبار السن.**

وتمكن الفرضية الأساسية لهذا النوع من الاستهداف، في أن بعض الفئات الديموغرافية هي أكثر هشاشة وتتأثر أكثر من غيرها بالفقر، وذلك بسبب ضعفها أو التمييز ضدها. في بعض الحالات، هناك استعمال آخر للاستهداف الديموغرافي، يتمثل في استخدام التأثيرات الإيجابية الناتجة عن استهداف شريحة ديموغرافية. على سبيل المثال، فاستهداف المرأة في الأسرة له تأثير على تغذية الأطفال.

ويتم اختيار هذا النوع من الاستهداف بشكل عام لتحقيق أهداف محددة كالحد من الفقر، ويتميز بسهولة تنفيذه النسبية وتكلفته المنخفضة مقارنة بأنواع أخرى من الاستهداف. وهو

كذلك، مثل الاستهداف الجغرافي، يساعد على تجنب وصم الفقراء ولا يدفع إلى تغيير السكان لسلوكياتهم قصد الاستفادة. كما أنه يتميز بشعبية مهمة في كثير من الأحيان، وبالتالي يتمتع بدعم سياسي واسع.

في المقابل، فإن تنفيذه أكثر تعقيدًا لبعض الفئات. حيث يتطلب استهداف فئة عمرية من المستفيدين المحتملين مثلا تقديم دليل إداري على سنهم، وهو ما يصعب الحصول عليه أحيانًا، خاصة بالنسبة للمسنين. في نفس الصدد يتطلب استهداف النساء الحوامل تقديم شهادة الحمل، وهي وثيقة مكلفة تتطلب الذهاب إلى المركز الصحي.

3. الاستهداف عن طريق الاختيار الذاتي

تتميز هذه الطريقة للاستهداف في أنها لا تفرض شروطا قبلية للاستحقاق. فهي تقوم على استغلال وتفعيل الحوافز التي تشجع على مشاركة أفقر الناس و/أو تثبط مشاركة أقلهم فقرا، وذلك عن طريق: شرط العمل مقابل الدعم، جودة السلع وشروط التوزيع، والاستهداف بتحديد الكميات المستهلكة.

أ. الاختيار الذاتي من خلال العمل

يهم الاختيار الذاتي من خلال العمل، تنفيذ برامج الأشغال العمومية، وهو استهداف يهدف إلى الوصول إلى أفقر أفراد المجتمع والمساهمة في مشاريع التنمية الوطنية. تستخدم برامج الأشغال العمومية لأنها تحتاج يد عاملة نسبيا بدون مهارة. ويعتمد الاختيار الذاتي على حقيقة أن الأجور الموزعة مقابل هذا العمل هي منخفضة بما يكفي لتشجيع مشاركة فقط أولئك الذين لا يستطيعون العثور على شغل أو أجور أفضل.

ومن تم فإن تكاليف اختيار المستفيدين هي نظريا منعدمة، لأن إمكانية الاستفادة هي عامة. لكن تكاليف التنفيذ مرتفعة لأن إدارة الأشغال العمومية مهمة فنية ومعقدة.

ب. الاختيار الذاتي حسب الجودة والانتظار

يُستخدم الاختيار الذاتي حسب الجودة أو وقت الانتظار بشكل شائع في توزيع الغذاء وكذلك لتوزيع الخدمات الاجتماعية الأساسية (الصحة والتعليم).

فالدعم العمومي للسلع ذات الجودة الأقل يضمن، نظريا على الأقل، وصول هذا الدعم إلى الأسر الأكثر فقراً، دون الحاجة إلى اختيار الأسر المستفيدة، لأن الجودة الأقل قد تهم القيمة الغذائية، الذوق، التحضير أو التقديم.

ويمكن أيضًا استهداف المستفيدين من خلال مدة الانتظار. الافتراض الأساسي هو أن تكلفة الانتظار ترتفع مع ثروة الفرد. مثلا توزيع المواد الغذائية في مناطق محددة تستلزم الانتظار.

ت. الاختيار الذاتي حسب الكمية المستهلكة

إن اختيار المستفيدين عن طريق الكميات المستهلكة هو طريقة استهداف تتعلق بشكل رئيسي بتوزيع خدمات المياه والكهرباء. فهي تزيد من الدخل المتاح للأسر، حينما تجعل هذه الخدمات في متناول الفقراء.

يعتمد هذا الاستهداف على مبدأ التسعير التدريجي. حيث تكون أول شريحة من الاستهلاك مدعمة، بينما الشرائح التالية أسعارها تصاعدية. وذلك على افتراض أن الأسر الفقيرة تستهلك الماء والكهرباء أقل من الأسر الغنية.

لكن هذا الاستهداف يعتمد على عدد الأشخاص في الأسرة، في حين أن أكثر من أسرة يمكن أن تتشارك نفس الربط للماء والكهرباء، فيصلون بالتالي إلى مستويات استهلاك غير مدعمة. والعائق الأهم للاستفادة من هذا الدعم هو عدم الاتصال بشبكة المياه أو بشبكة الكهرباء، حيث أن عدم المساواة في الولوج إلى هذه الخدمة لا تزال مرتفعة.

رابعا: تجربة المغرب في الاستهداف الاجتماعي

تتمتع المملكة المغربية بخبرة طويلة في تنزيل برامج الحماية الاجتماعية. وهي تتوفر اليوم على منظومة للحماية الاجتماعية متقدمة نسبيا، سواء من حيث طبيعة البرامج أو من حيث الفئات الاجتماعية المشمولة بهذه الحماية. ولقد اعتمد المغرب برامج غير مستهدفة، كان أهمها صندوق المقاصة، كما اعتمد برامج مستهدفة، خاصة منذ المرحلة التجريبية لبرنامج "راميد". غير أن هذه البرامج، خصوصا في مجال الدعم الاجتماعي، تتسم بالتشتت وضعف في التنسيق بين المتدخلين .

ولقد انخرط المغرب في مراجعة المنظومة الحالية للحماية الاجتماعية وتقييم مدى نجاعتها وفعاليتها ومدى تأثيرها على الفئات التي تعيش الفقر والهشاشة. ولعل أهم ورش، في هذا الصدد، هو إرساء أسس سياسة للدعم الاجتماعي مبنية على استهداف هذه الفئات.

والأكيد أن تجربة المغرب في الاستهداف تحتاج إلى تقييم. فمعظم البرامج المستهدفة سجلت نقائص فيما يتعلق بأخطاء الإدراج والاستبعاد. بل إن أخطاء الاستبعاد متكررة على الرغم من تداخل البرامج[8].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك لجوءا متزايدا للاستهداف الجغرافي. بفضل تطور خرائط الفقر المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط. كما يتم استخدام نمط استهداف الفئات. غير أنه في معظم الحالات، يتم الاختيار النهائي للمستفيدين من طرف لجان أو اداريين، وفقًا لمعايير غير موضوعية تترك مجالا كبيرًا للتأويل.

[8] Banque Mondiale, Maroc - Ciblage et protection sociale : Note d'orientation stratégique. 2011.

1. "راميد" تجربة رائدة في الاستهداف

رغم أن هذه الدراسة تهم الدعم الاجتماعي، إلا أنه يجب التوقف عند تجربة نظام المساعدة الطبية (راميد) في الاستهداف. ليس فقط لأنها اعتمدت مقاربة سباقة، في المغرب، من حيث تحديد المستهدفين ومن حيث منهجية تنزيلها. بل لأنها أصبحت نموذجا للبرامج اللاحقة وتستعمل قاعدة بياناتها حول المستهدفين.

دخل نظام المساعدة الطبية حيز التنفيذ في مارس 2012 بعد تجربة نموذجية بدأت في سنة 2008 في جهة تادلة أزيلال، ليسجل في نهاية 2019، 12 مليون مستفيد و5 ملايين أسرة مسجلة، 49% منهم ينحدرون من العالم القروي. ويوجد 91% من المستفيدين في وضعية فقر مطلق.

وكمنهجية في تحديد معايير تأهيل المستفيدين، تم استعمال آلية **"اختبار الاستحقاق المتعدد الأبعاد"**[9] التي تقوم على تحديد الفئات استنادا على الظروف المعيشية للأسرة. وذلك على اساس الخصائص القابلة للملاحظة من ظروف عيشها (مدى ما يوفره المسكن الرئيسي، التوفر على وسائل للنقل، ومساحة الأراضي الفلاحية وغير ذلك. . .). ويتم استعمال تقنيات استهداف اخرى، للاستبعاد أو الإدراج، كتحديد الدخل المصرح به والاستهداف الجغرافي.

ويعتمد الاستحقاق على تجاوز مجموع النقط لعتبة تتعلق بالشروط السوسيو اقتصادية والدخل، وذلك حسب وسط الإقامة، لكن منظومة الاستهداف هذه تعتمد بشكل كبير على اللجان الدائمة المحلية.

وعموما، فإن منهجية الاستهداف في إطار نظام راميد تشوبها جملة من مواطن للضعف، لخصها المرصد الوطني للتنمية البشرية[10] فيما يلي:

[9] TEMD : Test d'éligibilité multidimensionnel.

[10] المرصد الوطني للتنمية البشرية، **تقييم نظام المساعدة الطبية راميد**. 2017

- **تقادم تاريخ وضع معايير الأهلية**، في الوقت الذي تحسنت فيه الظروف المعيشية للمغاربة بشكل ملحوظ، ذلك أن حيازة هاتف محمول أو الارتباط بالكهرباء لم يعودا يشكلان عاملي تمييز بين الفقراء وغيرهم.
- التمييز بين "الفقراء" و "الأشخاص في وضعية هشاشة"، يقوم على أسس هشة. فالمساهمة المالية المطلوبة من الأشخاص في وضعية هشاشة لا تحصّل على نحو سليم ويمكن أن تشكل عبئا كبيرا. وعلى سبيل المقارنة، تمثل المساهمة المطلوبة سنويا من الفئات الموجودة في وضعية هشاشة للانخراط في نظام راميد حوالي 20 في المائة من الموارد الشهرية المتاحة لفرد من هذه الفئة.
- الدخول المصرّح بها في الوسط الحضري، والتي لا يمكن التحقق منها.
- اعتماد عتبة هامة، ترتبط بتحديد النقط المتعلقة بالشروط السوسيو اقتصادية. فالتغيرات الصغيرة التي تطرأ على هذه النقط يمكن أن تنقل الأسرة من الأهلية إلى عدم الأهلية، دون أن يتغير وضعها الاجتماعي والاقتصادي. وفي هذا الصدد، يبدو أن عتبة التأهيل المعتمدة لا تتوافق مع الهدف الأول المنشود من هذه السياسة، أي الحد من النفقات الصحية للأسر، ولا سيما الأسر المستضعفة.

ومن جهته، رصد المجلس الأعلى للحسابات مجموعة من الإكراهات العملية، التي تؤثر على نظام المساعدة الطبية:[11]

- اكتشاف مجموعة من حالات الانتماء المزدوج لنظام المساعدة الطبية ونظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، مما لفت انتباه الفاعلين إلى ضرورة دراسة الأسباب وتقديم مقترحات كفيلة بضمان صدقية طلبات الترشيح؛
- صعوبات تجديد بطائق المساعدة الطبية، مما يستلزم وضع أحكام تسمح لنظام المساعدة الطبية بتحقيق الزخم اللازم؛
- غياب نظام معلوماتي مندمج.

[11] التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2018.

2. البرامج الاجتماعية المبنية على الاستهداف

موازاة مع تجربة راميد، هناك مجموعة من البرامج الاجتماعية التي اعتمدت الاستهداف، مع اختلاف في المنهجيات المعتمدة، لا من حيث طرق تحديد المستفيدين أو من حيث طبيعة الدعم الموجه. ونعرض فيما يلي لبعض من هذه البرامج.

أولا: هناك برامج لمنح تحويلات نقدية لفائدة الأسر في وضعية هشاشة، ويتعلق الأمر بشكل خاص بالبرامج التالية:

- **برنامج تقديم الدعم المباشر للنساء الأرامل**: البرنامج تم وضعه سنة 2014، ويهدف إلى تحسين ظروف معيشة الأرامل في وضعية هشة والحاضنات لأطفالهن اليتامى. ويتم بموجب هذا البرنامج، الممول من لدن صندوق دعم التماسك الاجتماعي، منحُ الأرملة مبلغا شهريا قدره 350 درهما عن كل طفل يتيم لا يتجاوز عمره 21 سنة، شريطة متابعة الدراسة أو التكوين المهني بالنسبة للأطفال البالغين سن التمدرس (يستثنى من شرطي متابعة الدراسة أو التكوين وحد السن المذكور للأطفال اليتامى المصابون بإعاقة)، على ألا يتعدى مجموع الدعم 1.050 درهما عن كل شهر للأسرة الواحدة. ولا يجوز الجمع بين هذا الدعم المباشر وأي دعم مباشر آخر كيفما كان نوعه (التعويضات العائلية، المنح الدراسية، الدعم المقدم في إطار برنامج "تيسير" ...). مما مكن من استفادة 97.674 أرملة وحوالي 170.000 يتيم[12]. ولقد خصص قانون المالية لسنة 2020، حوالي 630 مليون درهم لدعم الأرامل.

- **صندوق التكافل العائلي**: يهدف إلى تخفيف الضرر الناتج عن إشكالية تأخر تنفيذ الأحكام القضائية المحددة للنفقة أو تعذر تنفيذها لعسر المحكوم عليه أو غيابه أو عدم العثور عليه. ويَمنح الصندوق، في حالة غياب الأب أو إعساره، تسبيقا برسم المبلغ المحدد للنفقة لفائدة الأم المعوزة المطلقة وأطفالها، يساوي المبلغ المخصص في إطار برنامج الدعم المباشر

[12] إلى غاية غشت 2019، حسب قانون المالية لسنة 2020. التقرير الاقتصادي والاجتماعي، ص 63..

للأرملة في وضعية هشة، أي 350 درهم شهريا عن كل طفل، على ألا يتعدى مجموع المبلغ المقدم 1.050 درهما عن كل شهر للأسرة الواحدة.

وقد شهدت سنة 2018 مصادقة البرلمان بغرفتيه على القانون رقم 83.17 الذي عدل مقتضيات القانون رقم 41.10 المتعلق بصندوق التكافل العائلي. حصرت المادة 02 من القانون الفئات المستفيدة فيما يلي:

1. مستحقو النفقة من الأولاد المحكوم لهم بالنفقة سواء كانت العلاقة الزوجية بين الأبوين قائمة أو منحلة، وذلك بعد ثبوت عوز الأم؛
2. مستحقو النفقة من الأولاد بعد وفاة الأم؛
3. مستحقو النفقة من الأطفال المكفولين المحكوم لهم بالنفقة؛
4. الزوجة المعوزة المحكوم لها بالنفقة.

وبلغت مجموع الاعتمادات المالية المنفذة ما يناهز 291 مليون و331 ألف درهم من المستفيدين منذ سنة 2012 إلى 2019. [13] وذلك عبر صندوق الإيداع والتدبير بصفته الهيئة المسؤولة عن تدبير الاعتمادات المتعلقة بعمليات الصندوق ووزارة العدل بصفتها الآمر بالصرف.

وبلغت مجموع المقررات القضائية المنفذة بخصوص الاستفادة من مخصصات صندوق التكافل العائلي، 29.144 مقررا منذ سنة 2012. وهي حصيلة ضعيفة بالنظر إلى نوعية وحجم الفئات المستهدفة. ومن أسباب هذه الحصيلة تعقيد وبطء المساطر الإدارية، وكذا مدى علم الفئة المعنية بوجود هذا الصندوق والخدمات التي يوفرها.

[13] وزير العدل خلال تقديمه، بمجلس النواب، لعرض حول الميزانية الفرعية للوزارة برسم سنة 2020. موقع القناة الثانية الأحد 10 نونبر 2019.

- **برنامج «تيسير»**: وهو برنامج يستهدف الأسر التي تقطن بالجماعات الأكثر فقرا بتحويلات مالية مشروطة، بغية الحد من الهدر المدرسي. ويتمثل الشرط في عدم تغيب الطفل عن الدراسة أكثر من 4 مرات في الشهر. ويَمنح هذا البرنامج للمستفيدين مبلغا ماليا شهريا قدره 60 درهما عن كل طفل متمدرس في السنة الأولى والثانية من التعليم الابتدائي و80 درهماً بالنسبة للسنة الثالثة والرابعة و100 درهم للسنتين الأخيرتين من التعليم الابتدائي، ثم 140 درهماً بالنسبة لتلاميذ السلك الإعدادي.

ويشكل هذا البرنامج نموذجا لطريقة الاستهداف التي تعتمد المعيار الجغرافي. حيث تستفيد منه حاليا الجماعات القروية التي يتجاوز معدل الفقر فيها 30 في المائة ويفوق معدل الهدر المدرسي فيها 8 في المائة. وابتداء من السنة الدراسية 2018-2019 عملت الوزارة على توسيع معيار الاستهداف الجغرافي ليشمل جميع أسر تلميذات وتلاميذ السلك الابتدائي بالوسط القروي وكذا تلميذات وتلاميذ السلك الثانوي الإعدادي بالوسطين القروي والحضري شريطة توفرهم على بطاقة "راميد" سارية المفعول.

وقد مكن هذا الإجراء من رفع عدد المستفيدين الى 2.087.200 تلميذ خلال السنة الدراسية 2018–2019. خصص لهم، في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي، 1.65 مليار درهم برسم الموسم الدراسي 2018-2019 .

وتتمثل اهم نقائص البرنامج في مشكل التأخير في صرف الإعانات. مما قد يهدد استدامة هذا البرنامج الاجتماعي.

ثانيا: برامج أخرى تقوم على منح مساعدات عينية أو تعزيز الخدمات الأساسية، من قبيل:

- **المبادرة الملكية «مليون محفظة»:**[14] ترمي هذه المبادرة إلى مكافحة الهدر المدرسي ومحاربة التفاوتات والتخفيف من أعباء الأسر في تحمل مصاريف الدراسة، وتستهدف

[14] هو استهداف إذا اعتبرنا تلاميذ المستوى الابتدائي والإعدادي كفئة. التقرير الاقتصادي والاجتماعي لمشروع قانون المالية لسنة 2020، ص63.

تلاميذ المستوى الابتدائي والإعدادي المنحدرين من أوساط معوزة. ولقد مكنت هذه المبادرة من استفادة حوالي 4.263.000 تلميذ نهاية السنة الدراسية 2018–2019، وتعبئة 1.72 مليار درهم لصالح هذا البرنامج، منها 250 مليون درهم برسم سنة 2019.

- **<u>تحسين ظروف تمدرس الأطفال فى وضعية إعاقة:</u>** وذلك في إطار اتفاقية شراكة مبرمة سنة 2015 بين الدولة والتعاون الوطني. ويهم البرنامج كل الخدمات التربوية والتأهيلية والتكوينية والعلاجية الوظيفية التي تقدمها الجمعيات داخل المؤسسات المتخصصة أو المؤسسات التعليمية الدامجة. وفي هذا الصدد، تم تحويل 411 مليون درهم من صندوق دعم التماسك الاجتماعي لفائدة التعاون الوطني في إطار موارد صندوق دعم التماسك الاجتماعي خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2018، واستفاد من هذه الجهود 10 927 طفلا منهم 000 4 فتاة[15].

3. مشروع منظومة استهداف المستفيدين

يتمثل أهم ورش، في إطار إصلاح الحماية الاجتماعية، في تنزيل منظومة الاستهداف الاجتماعي. ورغم أن مجمل هذا الأخير آليات وتقنيات، إلا أنه يعكس تصورا للدعم الاجتماعي يصبو إلى تفضيل الفئات المستحقة لضمان نجاعة وفعالية برامج الدعم.

وهو يندرج في إطار تنزيل التوجيهات الملكية السامية حول تحسين مردودية البرامج الاجتماعية. حيث اعتبر جلالته أن **"المبادرة الجديدة لإحداث "السجل الاجتماعي الموحد" بداية واعدة، لتحسين مردودية البرامج الاجتماعية، تدريجيا وعلى المدى القريب والمتوسط. وهو نظام وطني لتسجيل الأسر، قصد الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي، على أن يتم تحديد تلك التي تستحق ذلك فعلا، عبر اعتماد معايير دقيقة وموضوعية، وباستعمال التكنولوجيات الحديثة."**[16]

---

[15] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **تقرير الحماية الاجتماعية في المغرب**. إحالة ذاتية رقم 34/2018 ص52.

[16] الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد – 28 يوليوز 2018.

ولقد تجسدت هذه المبادرة في مشروع القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات. وهو يؤسس لمنظومة مندمجة لتحديد وتسجيل المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي، اعتمادا على معايير موضوعية وباستعمال الوسائل الرقمية، مما سيمكن من ضمان التناسق والالتقائية بين البرامج الاجتماعية المختلفة.

يتضمن مشروع القانون أربعة مرتكزات ستمكن من ضمان ايصال البرامج الاجتماعية لمستحقيها الفعليين وهي:

- **السجل الوطني للسكان:**

ويهدف إلى توفير المعطيات ذات الطابع الشخصي المتعلقة بالمغاربة والأجانب المقيمين بالتراب المغربي بطريقة إلكترونية، من خلال تجميعها وتسجيلها وحفظها وتحيينها عند الاقتضاء، بالإضافة إلى توفير هذه المعطيات من خلال تيسير الولوج إلى الخدمات التي تقدمها الإدارات والجماعات الترابية والهيئات العمومية والخاصة.

يمكن للمغاربة والأجانب المقيمين بالتراب المغربي طلب قيدهم في السجل الوطني للسكان، وبالتالي إتاحة إمكانية التعرف على الأشخاص الراغبين في التقييد في السجل الاجتماعي الموحد من أجل الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي. كما يمكّن من التحقق من صدقية المعطيات الشخصية المدلى بها.

- **السجل الاجتماعي الموحد:**

وهو بمثابة سجل رقمي يتم في إطاره تسجيل الأسر قصد الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي التي تشرف عليها الإدارات والجماعات الترابية والهيئات العمومية، وذلك بناء على طلب يقدمه الشخص المصرح باسم الأسرة، كما يهدف إلى معالجة المعطيات الاجتماعية والاقتصادية للأسر بطريقة إلكترونية.

ويشير مشروع القانون إلى أن السجل الاجتماعي الموحد سيشكل المنطلق الوحيد للولوج لكافة برامج الدعم الاجتماعي، من خلال تحديد مدى قابلية الاستفادة منها عبر اعتماد معايير دقيقة وموضوعية تتم وفق عملية تنقيط مبنية على المعطيات الاجتماعية المتوفرة وباستعمال التكنولوجيات الحديثة.

- **ضمان حماية المعطيات الشخصية:**

ألزم مشروع القانون الوكالة الوطنية للسجلات بحماية المعطيات الشخصية، وذلك في إطار التقيد بأحكام القانون رقم 08.09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي. ومنع تسليم هذه المعطيات لأي جهة أخرى، إلا فيما يتعلق بأغراض الدفاع الوطني والأمن الداخلي والخارجي للدولة أو الوقاية من الجريمة أو زجرها. كما منح مشروع القانون الأشخاص المسجلين في تلك السجلات حق الاطلاع على الجهات التي اطلعت على معطياتهم الشخصية باستثناء ما يتعلق بالدفاع والأمن.

- **إحداث الوكالة الوطنية للسجلات:**

وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تقوم بمهمة تدبير السجل الوطني للسكان، والسجل الاجتماعي الموحد. وتتولى الوكالة مهمة ضمان حماية المعطيات الرقمية للسجلات وسلامة المنظومة المعلوماتية للمسجلين بها، كما تتولى مهمة منح المعرف المدني الاجتماعي الرقمي للأشخاص المقيدين بالسجل الوطني للسكان، وتقديم خدمات التحقق من صدقية المعطيات المضمنة في السجل الوطني الموحد والسجل الوطني للسكان.

خامسا: التعديلات المقترحة على مشروع القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين			
المادة	**النص الحالي**	**التعديل المقترح**	**التبرير**
المادة الأولى	يهدف هذا القانون إلى وضع منظومة وطنية لتسجيل الأسر والأفراد الراغبين في الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي التي تشرف عليها الادارات العمومية والجماعات الترابية والهيئات العمومية، من خلال إحداث سجل اجتماعي موحد وسجل وطني للسكان، يكون الغرض منهما تحديد الفئات المستهدفة، من أجل تمكينها من الاستفادة من البرامج المذكورة، وكذا إحداث وكالة وطنية لتدبير السجلات المتعلقة بهذه المنظومة.	يهدف هذا القانون إلى وضع منظومة وطنية لتسجيل الأسر والأفراد **<u>المستوفون لشروط</u>** الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي التي تشرف عليها الادارات العمومية والجماعات الترابية والهيئات العمومية	ربط الاستفادة بالرغبة قد يقتصر على برامج الاستهداف الذاتي. كما أن بعض البرامج تحتاج إلى معرفة الفئة قبل اتحاذ قرار التنزيل أي قبل الإعلان عنها. خصوصا أن فقط 47.6% يعرفون بوجود البرامج العمومية لدعم الفقراء. (المندوبية السامية للتخطيط)
المادة 4	يحدث سجل وطني رقمي يحمل اسم "السجل الوطني للسكان"، يتم في إطاره معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي المتعلقة بالأشخاص الذاتيين المغاربة والأجانب المقيمين	يحدث	الغاية من تجميع وتسجيل المعطيات هي مشاركتها وتوفيرها، حسب الضوابط القانونية والتنظيمية، مع أصحاب المصلحة من إدارات عمومية

	بالتراب المغربي بطريقة إلكترونية، من خلال تجميعها وتسجيلها وحفظها وتحيينها، وتغييرها عند الاقتضاء.	، من خلال تجميعها وتسجيلها وحفظها وتحيينها **<u>ومشاركتها/عرضها</u>**، وتغييرها عند الاقتضاء.	وجماعات ترابية والهيئات العمومية وخاصة.
المادة 6	يتضمن السجل الوطني للسكان، بالنسبة لكل شخص المعطيات التالية: ..... رقم الهاتف النقال للمعني بالأمر، وعنوان بريده الإلكتروني عند توفرهما.	يتضمن السجل الوطني للسكان، بالنسبة لكل شخص المعطيات التالية: ..... رقم الهاتف النقال للمعني بالأمر، **<u>أو نائبه الشرعي</u>**، وعنوان بريده الإلكتروني عند توفرهما.	بالنسبة للأشخاص ناقصي أو عديمي الأهلية.
المادة 6	يتضمن السجل الوطني للسكان، بالنسبة لكل شخص المعطيات التالية:	يتضمن السجل الوطني للسكان، بالنسبة لكل شخص المعطيات التالية: ..... **<u>تاريخ ومكان الوفا ة</u>**	السجل يبقى مرجعا للمعطيات لفائدة الإدارات العمومية والجماعات الترابية والهيئات العمومية والخاصة. ويتضمن تتبعا لتغير المعطيات ذات الطابع الشخصي حول الأفراد.

الباب الثالث	الباب الثالث: المعرف المدني والاجتماعي الرقمي	الباب الثالث: المعرف **الاجتماعي** الرقمي	هذا المعرف يستعمل في إطار برامج الدعم الاجتماعي. (المادة 9).
المادة 8	يحدث معرف رقمي، يمنح لفائدة كل شخص مقيد بالسجل الوطني للسكان من قبل الوكالة، يحمل اسم «المعرف المدني والاجتماعي الرقمي.	يحدث معرف رقمي، يمنح لفائدة كل شخص مقيد بالسجل الوطني للسكان من قبل الوكالة، يحمل اسم **"المعرف الاجتماعي الرقمي".**	يستعمل المعرف كرابط بيني في قواعد معطيات الإدارات العمومية أو الجماعات الترابية أو الهيئات العمومية.
المادة 10	يحدث سجل رقمي يحمل اسم "السجل الاجتماعي الموحد"، يتم في إطاره تسجيل الأسر قصد الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي التي تشرف عليها الإدارات العمومية والجماعات الترابية والهيئات العمومية، وذلك بناء على طلب يقدمه الشخص المصرح باسم الأسرة.	يحدث سجل رقمي يحمل اسم "السجل الاجتماعي الموحد"، يتم في إطاره تسجيل الأسر قصد الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي التي تشرف عليها الإدارات العمومية والجماعات الترابية والهيئات العمومية.	اعتماد التصريح يضع، أولا، مشكل صدقية المعلومات المصرح بها (الدخل مثلا). ويضع السجل امام نفس المشاكل التي تواجهها الإدارة الضريبية في تعريف الملزمين. كما ان القانون يعتمد تنقيط الأسر بناء على المعطيات المرتبطة بظروفها الاجتماعية والاقتصادية وفق صيغة حسابية (المادة 11). أي مؤشرات متنوعة من مصادر مختلفة.

			ويبقى التقييد المسبق شرطا للاستفادة.
المادة 11	يهدف السجل الاجتماعي الموحد إلى ما يلي: – معالجة المعطيات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالأسر بطريقة إلكترونية، من خلال تجميعها وتسجيلها وحفظها وتحيينها، وتغييرها عند الاقتضاء؛ – تنقيط الأسر بناء على المعطيات المرتبطة بظروفها الاجتماعية والاقتصادية وفق صيغة حسابية تحدد بنص تنظيمي؛	يهدف السجل الاجتماعي الموحد إلى ما يلي: – معالجة المعطيات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالأسر بطريقة إلكترونية، من خلال تجميعها وتسجيلها وحفظها وتحيينها، وتغييرها عند الاقتضاء؛ – تنقيط الأسر بناء على المعطيات المرتبطة بظروفها الاجتماعية والاقتصادية وفق **معايير الأهلية لكل برنامج**	باختلاف برامج الدعم تختلف انماط الاستهداف ومعايير الاهلية. وبالتالي فتحديد صيغة حسابية، قد يجعل السجل الاجتماعي الموحد خاصا بالبرامج التي تعتمد هذه الصيغة (عتبة الفقر مثلا). الصيغة الحسابية تحدد في إطار البرنامج الاجتماعي، على أساس المعطيات الاجتماعية والاقتصادية، التي يوفرها السجل الاجتماعي الموحد.
المادة 12	علاوة على الشروط المطلوبة للاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي، يتعين على الإدارات العمومية والجماعات الترابية والهيئات العمومية المشرفة على هذه البرامج، أن تلزم الأسر التي يرغب أفرادها في الاستفادة منها بالتقييد المسبق في السجل الاجتماعي الموحد.	علاوة على الشروط المطلوبة للاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي،	

	تحدد بنص تنظيمي كيفيات تقييد الأسر في السجل الاجتماعي الموحد وتحيين المعطيات المتعلقة بها.	تحدد بنص تنظيمي كيفيات تقييد الأسر في السجل الاجتماعي الموحد وتحيين المعطيات المتعلقة بها. **<u>وكذا كيفيات وآجال إشعار الأسر بالتنقيط الممنوح لها.</u>**	تنظيم الآجال وكيفيات الإشعار، في كل ما يخص مهام الوكالة أو التزامات الأسر. خصوصا أن هناك حالات متعددة يجب ضبطها: إشعار الأسر بالتنقيط، تغيير التنقيط، طلب مراجعة التنقيط، طلب التشطيب، آجال البت ....
المادة 14	علاوة على المعطيات الاجتماعية والاقتصادية للأسر المحددة لائحتها بموجب نص تنظيمي، يتضمن السجل الاجتماعي الموحد بالنسبة لكل فرد من أفراد الأسرة المعطيات التالية: – المعرف المدني والاجتماعي الرقمي؛ – الاسم الشخصي والعائلي؛ – تاريخ ومكان ولادة المعني بالأمر وعنوان سكنه.	علاوة على المعطيات الاجتماعية والاقتصادية للأسر المحددة لائحتها بموجب نص تنظيمي، يتضمن السجل الاجتماعي الموحد بالنسبة لكل فرد من أفراد الأسرة المعطيات التالية: – **<u>المعرف الاجتماعي الرقمي</u>**؛ – **<u>المعطيات الشخصية المستقاة من السجل الوطني للسكان.</u>**	يهدف السجل الوطني للسكان، بحسب المادة 5، إلى توفير المعطيات ذات الطابع الشخصي والتعرف على الأشخاص الراغبين في التقييد في السجل الاجتماعي الموحد من أجل الاستفادة من برامج الدعم. يجب أن يتم ذلك في إطار التقيد بالمقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع

			الشخصي، مع استثناء المعطيات البيومترية (المادة 19).
المادة 16	يمكن لكل أسرة مقيدة في السجل الاجتماعي الموحد أن تطلب مراجعة التنقيط الممنوح لها من طرف الوكالة، داخل أجل لا يتعدى (30) ثلاثين يوما من تاريخ إشعار المصرح بهذا التنقيط بجميع الوسائل المتاحة. تبت الوكالة في طلب المراجعة داخل أجل لا يتعدى (30) ثلاثين يوما من تاريخ التوصل به، وإذا ثبت أن هناك تغيير في المعطيات الاجتماعية والاقتصادية للأسرة، تعيد النظر في التنقيط الممنوح لها وتشعر المصرح بالأسرة بذلك. تخبر الوكالة، الإدارات العمومية أو الجماعات الترابية أو الهيئات العمومية التي تشرف على	يمكن لكل أسرة ..... بجميع الوسائل المتاحة. تبت الوكالة في طلب المراجعة ....وتشعر المصرح بالأسرة بذلك. **<u>كما تعيد الوكالة النظر في التنقيط الممنوح إذا ثبت لديها، من خلال المعطيات المحصل عليها في إطار المادة 5 من هذا القانون،</u>**	

	برامج الدعم الاجتماعي، بالتنقيط الممنوح للأسرة المعنية المترتب عن المراجعة.	**أي تغير في الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسرة.** تخبر الوكالة،	للوكالة الحق في مراجعة دورية، في أفق أن تصبح آنية، باستعمال الوسائل الرقمية. وذلك اعتمادا على المعطيات التي يمكن الحصول عليها من أي مصدر، كيفما كانت طبيعته لدى الإدارات العمومية أو الجماعات الترابية أو الهيئات العمومية أو الخاصة، وذلك في إطار التقيد بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.
المادة 16	يمكن لكل أسرة مقيدة في السجل.... .... يتعين على الإدارات العمومية أو الجماعات الترابية أو الهيئات العمومية المذكورة، ترتيب الأثر عن قرار مراجعة التنقيط، واتخاذ الإجراءات الكفيلة باستفادة الأسرة المعنية بالأمر من البرنامج ابتداء من تاريخ استحقاقها	يمكن لكل أسرة مقيدة في السجل... .... يتعين على الإدارات العمومية أو الجماعات الترابية أو الهيئات العمومية المذكورة، ترتيب الأثر عن قرار مراجعة التنقيط. **وذلك إما** باتخاذ الإجراءات الكفيلة باستفادة الأسرة المعنية بالأمر من البرنامج ابتداء من تاريخ	يمكن للمراجعة أن تؤدي إلى حصول الأسرة على تنقيط أعلى من العتبة وبالتالي فقدان أهلية الاستفادة. وذلك

	للاستفادة من الدعم الممنوح في إطار البرنامج المذكور.	استحقاقها للاستفادة من الدعم الممنوح في إطار البرنامج المذكور. **<u>وإما بتوقيف استفادتها من هذا الدعم.</u>**	لأسباب موضوعية، كتحسن الحالة للأسرة أو أحد أفرادها.
المادة 25	تناط بالوكالة المهام التالية: 1 مسك وتدبير السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد، والعمل على تحيينهما، والسهر على ضمان حماية المعطيات الرقمية المضمنة فيهما، لا سيما من خلال تدبير سلامة النظم المعلوماتية المتعلقة بهما طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل المتعلقة بأمن نظم المعلومات؛	تناط بالوكالة المهام التالية: 1 مسك وتدبير السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد، والعمل على تحيينهما، والسهر على ضمان حماية المعطيات الرقمية المضمنة فيهما، لا سيما من خلال تدبير سلامة النظم المعلوماتية المتعلقة بهما طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل المتعلقة بأمن نظم المعلومات؛ **<u>وكذا النصوص المتعلقة بالأرشيف.</u>**	الوكالة تقوم أيضا بحفظ المعطيات وهو ما يجب أن يتم باعتبار للقانون رقم 99-69 المتعلق بالأرشيف.